Journal of Environmental Studies and Researches (2022), 12(1): -90-99

دور تقييم التأثير البيئي في تحقيق اهداف التنمية المستدامة

عادل سيد ناصر حسن [١]، اشرف عبدالحميد زهران [١] ، وليد بسيونى ١، اشرف صالح إبراهيم [٢]

١- معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة مدينة السادات

٢- وكيل وزارة البيئة ورئيس الادارة المركزية لفرع جهاز شئون البيئة بالسويس (سابقاً)

الملخص :

نسعى من خلال هذا البحث القاء الضوء على قضية التنمية المستدامة ، وضع تصور مبني على أسس علمية لتطوير منهجية وآلية فعالة لدراسات تقييم الأثر البيئي في مصر، بحيث تكون هذه المنهجية متطورة ، ويتم تطبيقها لتحقيق غايات التنمية المستدامة، وتشجيع التطورالاقتصادي والاجتماعي الذي يحافظ على نوعية البيئة وجودتها، حيث إن تطوير آليات تقييم الأثر البيئي ومنهجيته يوفر وسائل فعالة لضمان دمج العوامل البيئية في عملية التخطيط، والتطوير الاجتماعي، والاقتصادي، للوصول الى التنمية المستدامة بما يؤدي إلى الوصول إلى مجتمع مصري خالي من مصادر التلوث، ومسيطر على كافة مسببات التلوث فيه. ونسعى من خلال هذه الدراسة أيضًا الى بحث أمكانية اضافة بعض بنود للائحة التنفيذية الخاصة بتقييم الاثر البيئي التي تهدف إلى حماية الارواح والاموال والامن العام والصحة، إضافة الى حماية عناصر البيئة ، ومن ثم ضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة محلياً ودولياً .

وفي واقع الأمر بدأ تفعيل اجراءات تقييم التأثيرالبيئي بمصر في وقت ليس مبكراً، وذلك بالتزامن مع تفعيل أول وزارة دولة لشئون البيئة في بداية العقد الأخير من القرن الماضي ، وكذلك مع بداية إنشاء أول جهاز لشئون البيئة ، ويهدف تقييم التأثير البيئي إلى إحداث التوزان بين التنمية والبيئة، وضمان عدم تغول أي من المسارين على الأخر، ومن هنا تجلت أهمية إجراءات تقييم التأثيرات البيئية على كافة الانشطة المختلفة ، وعلى كافة المراحل سواء عند الانشاء والتجهيز أو عند البدء بالتشغيل والانتاج أو بعد التشغيل والاغلاق .

الكلمات الدالة :تحقيق أهداف التنمية المستدامة محلياً ودولياً ، تقييم التأثيرات البيئية من خلال الإجراءات الإلزامية الإدارية أو القانونية .

Abstrac

Through this research, we seek to shed light on the issue of sustainable development, to develop a vision based on scientific foundations to develop an effective methodology and mechanism for environmental impact assessment studies in Egypt, so that this methodology is advanced, and is applied to achieve the goals of sustainable development, and to encourage economic and social development that preserves the quality of the environment and its quality, as the development of environmental impact assessment mechanisms and its methodology provides effective means to ensure the integration of environmental factors into the planning process, and social and economic development, to reach sustainable development, leading to an Egyptian society free of pollution sources and controlling all causes of pollution in it. We also seek, through this study, to examine the possibility of adding some items to the executive regulations for assessing the environmental impact, which aims to protect lives, money, public security and health, in addition to protecting the elements of the environment, and then ensuring the achievement of sustainable development goals locally and internationally.

In fact, the activation of the environmental impact assessment procedures began in Egypt at a not early age, in conjunction with the activation of the first Ministry of State for Environmental Affairs at the beginning of the last decade of the last century, as well as with the beginning of the establishment of the first agency for environmental affairs, and the environmental impact assessment aims to strike a balance between development and the environment. And to ensure that none of the two tracks intrudes on the other, hence the importance of environmental impact assessment procedures on all different activities, and at all stages, whether at construction and processing, at start of operation and production, or after operation and closure.

Keywords: achieving sustainable development goals locally and internationally, assessing environmental impacts through mandatory administrative or legal procedures.

المقدمه :

تأتي الضرورة إلى إجراء هذا البحث من أهمية موضوعه، حيث يتناول موضوعا حيويا من الموضوعات التي يتم التعرض لها بكثرة هذه الايام فتقييم الاثر البيئي اصبح ملازما لاية مشاريع يتم تطويرها في أي جزء من اجزاء العالم, والعديد من لمؤسسات الدولية والمحلية تشترط اجراء دراسات تقييم الاثر البيئيقبل الموافقة النهائية على تمويل او تنفيذ مشروع ما, ومن هنا فان تطور منهجيات تقييم الاثر البيئي يعتبر اساسيا حتى تتوائم مع التطور الصناعي والتجاري وحتى تتوافق مع متطلبات حماية البيئة.

ان استعمار الارض وحماية البيئة هو الاصلاح لا الافساد، والانسان مطالب بتعمير الارض وحسن الاستفادة من خيرات الله فيها والانسان منهي عن تحويل النافع من هذه الارض الى ضار، فقد جاء في القران الكريم، قال تعالى: (هو أنشأكم من الارض واستعمركم فيها) الاية

٦ من سورة هود، وقال تعالى أيضا: (ولا تفسدوا في الارض بعد اصلاحها وادعوه خوفا وطمعا ان رحمة الله قريب من المحسنين) سورة الاعراف الاية ٥٦ .

إن تزايد عدد سكان الكرة الارضية سبب رئيسي في اختلال توازن حماية البيئة، وانه يجب الحفاظ على القدرة الانتاجية للبيئة والنمو السكاني للبشر. ومع ان الإنفجار السكاني يعتبر ملوث من ملوثات البيئة الا ان استخدام البشر لموارد الطبيعة بالحق لا بالعبث والدمار يمكّن البيئة من استيعاب اضعاف مضاعفة من البشر والكائنات الحية وان الله سبحانه وتعالى لم يخلق الناس عبثاً، حيث قال الله في كتابه العزيز الحكيم: "وما من دابة في الارض الا على الله رزقها ويعلم مستقرها ومستودعها وكل في كتاب مبين" الاية ٦ من سورة هود.

إن عملية استهداف تقييم الاثر البيئي في هذا البحث تتوافق مع التخفيف من الاثار الضارة والسلبية الناجمة عن تزايد اعتماد البشرية على الثورة الصناعية والتي سببت تلوثا ضخماً، حيث أصبحت البيئة غير قادرة على استيعابه متذرعين بالتزايد السكاني بأنه يجب زيادة

الاعتماد على الناحية الصناعية والزراعية وتسريع عمليات الانتاج حتى يتم توفير الاكتفاء لبني البشر غير مبالين بالأضرار الناجمة عن الاستخدام المفرط للمبيدات والاسمدة الكيماوية وعن التلوث الذي تنتجه الثورة الصناعية على صحة الكائنات الحية بما فيها الإنسان.لقد كانت النظرية التقليدية السائدة لاهداف المؤسسات الاقتصادية فى النصف الاول من القرن الماضى هى ضرورة تحقيق اقصى ارباح ممكنة . فقد كان الاقتصادى الامريكيى ميلتون فريدمان يعتبر ان المسؤلية الاجتماعية الوحيدة للمشروع هى استغلال الموارد الاقتصادية بهدف زيادة الارباح . ولكن التغيرات الاقتصادية فى العالم ادت الى الاعتقاد بان تعظيم الارباح لم يعد الهدف الوحيد للمشروع او المؤسسة الاقتصادية ، حيث اصبح من الواجب ان يكون هناك تناسق بين التنمية والبيئة عند التخطيط للتنمية . وعليه فانه من الضرورى عند القيام بانشاء مشروعات جديدة او اجراء عمليات احلال او تجديد فى اى من المشروعات ان تتضمن دراسات الجدوى الاقتصادية لهذه المشروعات اجراء دراسة جدوى بيئية يمكن من خلالها حساب التكلفة والعائد البيئي للمشروع او عملية الاحلال او التجديد المطلوبة .

ان الغرض من تقييم التأثير البيئى هو ضمان حماية البيئة والموارد الطبيعية والحفاظ عليها بما فى ذلك الجوانب المرتبطة بصحة الإنسان من تأثيرات التنمية التى تفتقد السيطرة عليها والهدف البعيد المدى ، لهذا التقييم هو ضمان تنمية إقتصادية متواصلة تلبى حاجات الوقت الحاضر دون الانتقاص من قدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها الخاصة. ويعد تقييم التأثير البيئى أداة هامة من أدوات الإدارة البيئية المتكاملة يتعين إجراؤه للمنشآت والمشروعات الجديدة أو التوسعات والتجديدات الخاصة بالمنشآت

القائمة على أن يتم ذلك في الوقت السابق لإقامة المنشأة أو المشروعات القائمة ، لا يعتبر تقييم التأثير البيئي مجرد طلب إضافى يستنفذ وقت المستثمر وماله وإنما هو أداة إدارية وفنية تهدف إلى تعزيز منافع التنمية الاقتصادية فى ذات الوقت الذى تصان فيه صحة الإنسان والموارد الطبيعية والبيئية بصفة عامة. وبتطبيق عملية تقييم التأثير البيئى فإن الإجراءات تضمن أخذ الأبعاد البيئية فى الاعتبار فى عملية اتخاذ القرار وتكشف عن أى أضرار خطيرة قبل وقوعها، كما تمنع حدوث تعطيل أو تكاليف إضافية قد تنتج عن المشاكل البيئية غير المتوقعة التى قد تحدث عند مرحلة التشغيل ، بالاضافة الى إمكانية تحقيق أهداف التنمية المستدامة وهي من رؤية مصر 2030 ، حيث أصبحت التنمية المستدامة أسلوباً من أساليب التنمية التي يفرضها العصر الحاضر الذي يتصف بالتطور والتغير المتسارع، والذي يفرض على الدول والهيئات والمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني والأفراد مواكبته حتى تحقق التوازن الاجتماعي الناتج عن العولمة وتأثيراتها السلبية، حيث أصبحت حماية البيئة ومواردها وخلق الوعي البيئي والتفهم الصحيح لقضايا البيئة بالاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية في ظل التنمية المستدامة هدفا أساسيا للإنسان ولمنفعة المجتمع، كما أن اهتمام دول العالم بالقضايا البيئية والتنمية المستدامة باتت مؤكدة من خلال عقد المؤتمرات والندوات والتي تؤكد على الوعي البيئي والاهتمام بالتنمية المستدامة.ويهدف ذلك كله إلى التصدي للمشكلات التي تواجه الجنس البشرى وتهدد بقاءه مثل الفقر وتدهور البيئة. وفي واقع الأمر بدأ تفعيل اجراءات تقييم الاثر البيئي بمصر في وقت ليس مبكراً، وذلك بالتزامن مع تفعيل أول وزارة دولة لشئون البيئة في بداية العقد الأخير من القرن الماضي ، وكذلك مع بداية إنشاء أول جهاز لشئون البيئة ، ويهدف التقييم البيئي إلى إحداث التوزان بين التنمية والبيئة، وضمان عدم تغول أي من المسارين على الأخر، ومن هنا تجلت أهمية تطبيق اجراءات تقييم الاثر البيئي على كافة الانشطة المختلفة ، وعلى كافة المراحل سواء عند الانشاء والتجهيز أو عند البدء بالتشغيل والانتاج او بعد التشغيل والاغلاق.

إن تقييم الاثار البيئية هو الفحص المنظم للاثار الغير متعمدة التى تنجم عن مشروع او برنامج تنموي ، وذلك بهدف تقليص أو تخفيف حدة الاثار السلبية ، وتعظيم الاثار الايجابية ومن الناحية العملية ، فإن هذا يعني دراسة وتحليل الجدوى البيئية وعلى الموارد الطبيعية أو صحة الانسان أو كلاهما معاً

ومن المتوقع أن تنتهي نتائج هذا البحث إلي تحديد مستوي اجراءات تقييم التأثيرات البيئية في جمهورية مصر العربية ، ومدي المستوى الذى وصلت اليه دول الجوار المتمثلة فى المملكة العربية السعودية في وضع اجراءات ونظام لتقييم الاثر البيئ وضمان تحقيق مبادئ الاستدامة .ومن ثم تقويم وتطوير أدواته وجعلها اكثر فاعلية إذا تبين أنه كان دون المستوى المأمول لتحقيق الاهداف التي ينتظر أن ينجزها ، فضلاً عن قياس مدي مساهمة هذا المنهج في الدفع نحو تحقيق الأهداف التنموية التي تتبناها الدولة، ذلك من خلال ضمانات التطبيق الأمثل لأهداف التنمية المستدامة، محلياً ودولياً

مشكلة البحث:

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

زادت طموحات الانسان مع بوادر التقدم التكنولوجي، وبدء في استخراج مصادر الطاقة ممثلة في الوقود الأحفوري) الفحم الحجري والبترول(، وتولدت لدية رغبة شرهة في استغلال كل ما هو متاح امامه من موارد طبيعية لتحقيق نهضة سريعة دون الحد الأدنى من التفكير في قدرتها على التجديد والاستدامة لضمان حقوق الأجيال القادمة، أو خطورة تلك الممارسات على سلامة البيئة وصحة الناس، وحيث أن استدامة الموارد الطبيعية لا تعنى فقط الحفاظ عليها كنوع بل يجب أيضا ضمان جودة هذا النوع، وجوهر فلسفة الحفاظ على البيئة ومنع التلوث بالحفاظ على الأنواع وكذا ضمان جودتها .

وقد بدي واضحاً أن الغلبة كانت للتنمية في مواجهة البيئة في صراعهما الدائم، لذلك نتجت مجموعة من المشاكل التي باتت تواجه الجنس البشرى أهما الفقر وتدهور البيئة، وبات من الواضح أنه مع استمرار استنفاذ الموارد الطبيعية سوف يدفع ذلك إلي انهيار مفاجئ في قدرة البيئة علي الوفاء باحتياجات التقدم . ومن أجل تلافي خطورة هذا يتطلب الأمر إحداث نوع من التوازن البيئي والاستقرار الاقتصادي ، لذلك ظهرت نظرية التنمية المستدامة بتصور مواجهة بين البيئة والاقتصاد ، ومحاولة لدمجهما معا

كأساس للتحول عن الأهداف التقليدية لعلم الاقتصاد المرتبطة بإشباع رغبات المستهلك وتحقيق أقصي ربح للمنتج وغير ذلك من صيغ محدودة الفائدة .

وبالنظر لنمو الوعي البيئي لدى المجتمعات لم يعد تحقيق الرغبات الاقتصادية للأفراد كافيا وإنما أصبح لزاما على المؤسسات إضافة إلى ذلك تقديم سلع وخدمات تتماشى والحفاظ على البيئة، ولكي الأداء البيئي ذو مصداقية لابد له من تدقيق .ونظرا لكون البعد البيئي من الركائز الاساسية للتنمية المستدامة فإن التدقيق البيئي سيكون له وقع على هذه التنمية.

تعتبر دراسات تقييم التأثيرات البيئية للمنشات الصناعية وتأثيراتها على البيئة المحيطة من أهم الوسائل المهمة لمتخذي القرار لتحقيق مفهوم التنمية المستدامة واستعمال وسائل وتقنيات تكنولوجيا الإنتاج النظيف أثناء مراحل الإنشاء والتشغيل دون الإخلال بالتوازن البيئي بالإضافة إلى بيان التأثيرات البيئية المحتملة على بيئة المياه والهواء والتربة والحياة البرية وتحديد الطرق المناسبة لتجنب أو الحد من تلك التأثيرات وإيجاد خطة إدارة بيئية سليمة لتلك المنشآت. ،

ونظراً لأن محل عمل الطالب بالادارة المركزية لنوعية الهواء والحماية من الضوضاء بجهاز شئون البيئة،بالاضافة الى عمله فى مجال الاستشارات والدراسات البيئية في المملكة العربية السعودية لمدة اكثر من سبع سنوات ، ومن خلال تلك الفترة التى عمل بها فى المملكة وكذلك متابعته ومراجعته الدقيقة لدراسات تقييم الاثر البيئ في جهاز شئون البيئة ،(الجزء الخاص بنوعية الهواء)والدراسات بشكل عام فقد استرعى ذلك كله انتباه واثار حفيظته وجعل سؤال واحد يدور برأسه ؛ مفاده بأن ربما لا يكون لمنهج واجراءات تقييم التأثيرات البيئية المعمول به حاليا دورا يذكر أو أثراً ملموسا في دعم أهداف التنمية المستدامة،مقارنة بما رأه فى المملكة العربية السعودية من تطور وحداثة وبات يشكك في قدرة ومساهمة اجراءات دراسات تقييم التأثير البيئي على هذا النحو للأنشطة في تحقيق متطلبات النهوض بالتنمية . ومن أجل هذا كله جاءت اشكالية البحث ، ويتطلب الأمر إلى اجراء دراسة مستفيضة لبحث مقارنة بين دراسات تقييم الاثر البيئي فى مصر والمملكة العربية السعودية وأثر ذلك في تحقيق التوزان بين التنمية والبيئة أو بمعني أخر تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلى والدولي واستنتاج اهم المؤشرات الإيجابية لتعظيمها وتسليط الضوء عليها، وكذلك المؤشرات السلبية للتوصية بأهم المشكلات لتلافيها وتصحيحها حتى يمكن أن يكون لهذا العمل أثره الفعال في دفع عجلة التنمية بشكلها الصحيح والمستدام الى الأمام وتحقيق العدالة المجتمعية في توزيع المنافع واقتسامها بين الأجيال الحالية والاجيال القادمة .

وفي هذا السياق يجب طرح حزمة من التساؤلات الضرورية والتي سيتم الاسترشاد بها للوصول لنتائج حقيقية وواقعية ، وهي كالتالي :

- هل المفاهيم العامة للتنمية المستدامة باتت معلومة وواضحة لدى أصحاب الأنشطة والمشروعات؟
- هل أصحاب المشروعات يأخذون في اعتبارهم مفاهيم التنمية البيئية المستدامة عند وضع سياسة التشغيل والانتاج؟
- هل يوجد منهج واضح ومحدد لتقييم التأثيرات البيئة ويُعمل به فعلاً؟
- هل يمكن اقتراح مشروع نظام الكتروني لتقديم دراسات تقييم الاثر البيئي عليه من خلال جهاز شئون البيئة ؟
- هل خصائص منهج تقييم الاثر البيئي المتبع مناسباً قياساً بالمناهج العالمية المتبعة محليا ودوليا .
- هل اجراءات دراسات تقييم الاثر البيئي الحالية تساهم فى تحقيق اهداف التنمية المستدامة ؟
- هل هناك خطة لتطوير اعمال المكاتب الاستشارية العاملة فى مجال الخدمات البيئية وبخاصة تقييم الاثر البيئي ؟
- هل عدد المراجعين بالجهاز والجهات الادارية كاف لاجراء المراجعات البيئية للدراسات المقدمة ؟
- هل يوجد تقييم كمي للأثر البيئي المترتب على دور التفتيش والالتزام البيئي في تحقيق اهداف التنمية المستدام؟

فرضيات الدراسة:-

تم اعتماد حزمة من الفرضيات العلمية كأساس لإجراء الدراسة وتحليل بياناتها للوصول إلى النتائج التي يمكن من خلالها مقارنة دراسات تقييم الاثر البيئي فى مصر والمملكة العربية السعودية في تحقيق الاهداف البيئية للتنمية المستدامة وتقويم أوجهه القصور التي قد تعتريه وتعظيم العناصر الايجابية ودعم التمسك بها والعمل على تنميتها، وفيما يلي اهم الفرضيات التى شملتها للدراسة :

- فرضية متغير الجنس.
- فرضية متغير العمر.
- فرضية متغير المستوى التعليمي.
- فرضية متغير مكان السكن.
- فرضية متغير المنطقة.
- فرضية متغير نوع العمل.

- فرضية متغير مدى وجود مشاريع تضر بالبيئة.
- فرضية متغير نوع الصناعات .
- فرضية متغير مدى التقييم البيئي للمشاريع.
- فرضية متغير مدى الاستشارة في تقييم المشاريع.

أهدف البحث :

- الوقوف على مستوي الوعي المعرفي بمفهوم التنمية المستدامة واهدافها العامة السبعة عشر.
- الوقوف على مستوي الوعي المعرفي بأهداف التنمية المستدامة من منظور محلي.
- الوقوف على الوضع الحالي لمنهجية دراسات تقييم الاثر البيئي في مصر .
- تحديد المشكلات التى تواجه القائمين علي اعداد دراسات تقييم الاثر البيئي في مصر وأهم المقترحات لحل تلك المشكلات
- تحديد اهم المشكلات التى تواجه المراجعين في جهاز شئون البيئة وأهم المقترحات التى تساهم في حلها .
- معرفة ما وصل اليه اشقائنا فى الجوار المتمثل في المملكة العربية السعودية في مجال تقييم الاثر البيئي
- اظهار وتوضيح الجوانب المشتركة والمختلف فيها .
- الوصول الى منهجية تساهم في تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعية وتشجيعه.
- القيام بدراسة مقارنة بين الدراسات والتقارير البيئية المتوفرة وتقييم منهجية هذه الدراسات.
- اقتراح تطوير منهجية خاصة لدراسات تقييم الاثر البيئي بما يلائم ويواكب التحول الرقمي من الناحية المصرية.
- ابراز اهمية المشاركة المجتمعية في تشجيع التنمية، والتطور الاقتصادي، والاجتماعي،في منهجية تقييم الأثر البيئي.
- الوقوف على مدي ملائمة اجراءات تقييم التأثير البيئي المعمول به بصفة عامة من خلال مقارنته بالمناهج العمول بها في دول الجوار.
- التعرف على أوجه القصور في أليات واجراءات تقييم الاثر البيئي إن وجدت، وإمكانية تلافيها.

أهمية البحث:-

تستمد هذه الدراسة في واقع الأمر أهميتها من العناصر التالية- :

١- عالمية وحداثة موضوع التنمية البيئية المستدامة، وارتباطه ليس فقط باحتياجات الأجيال الحالية، بل على اعتباره أنه الضمانة الوحيدة والأكيدة لبقاء ورفاهية الأجيال القادمة.

ففي ظل الاهتمام العالمي بهذا المبدأ التنموي دشنت الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة في سبتمبر2015 ، وعلى الرغم من أن الأهداف الإنمائية للألفية الثانية ساعدت في القضاء على الفقر عند بعض الدول، إلا أنها لم تحقق جميع أهدافها بشكل تام، ومن هنا جاءت أهداف التنمية المستدامة لتعظيم النجاحات المحققة من الأهداف الإنمائية للألفية واستكمال الأهداف المتبقية .

ونتيجة لأهمية متابعة ما تم تنفيذه من إجراءات في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2015 تم تحديد يومي 24 و 25 سبتمبر 2019لعقد اجتماع رؤساء الدول والحكومات في مقر الأمم المتحدة بنيويورك لمتابعة التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة 2030 والأهداف الـ 17للتنمية المستدامة، حيث تعد هذه الفاعلية هي أول قمة أممية بشأن أهداف التنمية المستدامة منذ اعتماد جدول أعمال التنمية 2030 في سبتمبر 2015.

ومن هذا المنطلق فقد اتخذت جمهورية مصر العربية من استراتيجية التنمية المستدامة" رؤية مصر "2030 والتي تجسد أهم الخطوات الرئيسية في جهود مصر نحو تبني مبادئ التنمية المستدامة وسعيها نحو تحقيق جميع أهدافها بحلول2030 ، وحيث أن تلك الاهداف تدفع إلى تحقيق المعادلة الصعبة من خلال العمل على تنويع مصادر الأنشطة الاقتصادية، والقضاء على الفقر، وبما يحقق عدالة اجتماعية دون الاخلال بالمنظومة البيئية، بل السعي إلى توفير بيئة نظيفة وآمنة للمواطن المصري.

أهمية المنهج المتبع لتحقيق الأهداف البيئية للتنمية المستدامة؛ الا وهو تقييم التأثير البيئي، وعلى اعتباره أنه الأداة الفعالة والتي يمكن من خلالها تحقيق التوزان بين المسارات التي ربما تبدو متقابلة للتنمية والبيئة، وضمان عدم سيطرة المسار الاول على المسار الثاني، أو تعطيل المسار الثاني للمسار الاول .

وفي سبيل تحقيق تلك الاهداف والرؤى المشار إليها، ظهرت أهمية تقييم التأثير البيئي باعتباره إحدى وسائل الدولة الفعالة والناجعة لفحص وقياس التوازن الحادث بين المتطلبات التنموية والاقتصادية وبين الحفاظ على البيئة وصون الموارد والثروات

الطبيعية وضمان استدامتهما، والتأكد من توافق الأنشطة المختلفة والمعايير والاشتراطات البيئية التي تضمنها قانون البيئية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، ومن ثم ضمان تحقيق الالتزام البيئي من عدمه ، وبيان أوجهه القصور في دور ومسئوليات أجهزة الدولة في تحقيق التزاماتها لتحقيق اهدف التنمية المستدامة سواء على المستوى المحلى أو الدولي، ووضع تصور علمي لتلافي أوجه هذا القصور، إضافة الى تعظيم ما هو إيجابي منها .
اهمية القطاع الذي تم اختياره ليكون بمثابة دراسة الحالة لموضوع الدراسة، ألا دراسات تقييم الاثر البيئي للفئة (ج) ومقارنتها بمثيلتها من الفئة الثالثة فى المملكة العربية السعودية .

حدود الدراسة:-

الحدود المكانية :تم تطبيق هذه الدراسة علي دراسات تقييم الاثر البيئي فى جمهوية مصر العربية والمملكلة العربية السعودية .
الحدود البشرية :سوف يتم اجراء البحث بشكل فردى وليس من خلال فريق عمل متخصص ومعاون.
الحدود الزمنية : تم البدء في اعداد هذه الدراسة عام يناير ٢٠٢٠ وحتى مارس ٢٠٢٢ .

منهج الدراسة : تعتمد الدراسة الحالية على اتباع المناهج البحثية التالية:

- المنهج النوعي والكمي في تحليل البيانات الاحصائية والأراء ووجهات النظر .
- المنهج الوصفي بنمطه التحليلي والذي لا يقف عند جمع البيانات، وتبويبها، وإنما يمتد ليشمل الفهم، والقياس ثم التفسير والتحليل، والمنهج شبه التجريبي بمجموعتيه الضابطة والتجريبية.

أدوات الدراسة :

تعتمد الدراسة في القياس على تصميم الأدوات التالية :

- استبيان قياس فاعلية منهج واجراءات تقييم الاثر البيئي.
- استبيان قياس فاعلية منهج تقييم الاثر البيئي في تحقيق الأهداف المحلية للتنمية البيئية المستدامة.
- استبيان لقياس مدي دراية اصحاب المشروعات والقائمين على اعداد دراسات تقييم الاثر البيئي بل والمراجعين بأهمية تطوير منهجية واجراءات تقييم التأثير البيئي في مصر بما يواكب ويحقق التنمية المستدامة .
- مقابلات مع المراجعين والمسؤلين فى قطاع الادارة البيئية بجهاز شؤن البيئة
- مقابلات مع استشاريين بيئيين

مصطلحات الدراسة

١- ***مصطلح التنمية:-***

- **التنمية** ؛هي عملية مستمرة يشارك فيها أفراد المجتمع للعمل على نقل مجتمعهم من الحالة السلبية إلى الحالة الإيجابية عن طريق إحداث بعض التغيرات الإيجابية في قطاعات العمل المختلفة والتي تؤدي إلى زيادة وتحسين في مستوى معيشة الأفراد.

٢- **التنمية المستدامة**

- **التنمية المستدامة** ؛هي مجموعة السياسات والإجراءات التي تُتخذ للانتقال بالمجتمع إلى وضع أفضل باستخدام التكنولوجيا المناسبة للبيئة، لتحقيق التوازن بين بناء الموارد الطبيعية وهدم الإنسان لها، في ظل سياسة محلية وعالمية للمحافظة على هذا التوازن .
- **التنمية المستدامة** ؛هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على إشباع احتياجاتها .
- **التنمية المستدامة**؛ هي تنمية تفاعلية حركية تأخذ على عاتقها تحقيق المواءمة بين أركانها الثلاث :البشر والموارد البيئية والتنمية الاقتصادية..
- **التنمية المستدام** ؛ هي تنمية حقيقية مستمرة ومتواصلة هدفها وغايتها الإنسان تؤكد على التوازن بين البيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يسهم في تنمية الموارد الطبيعية وتمكين وتنمية الموارد البشرية وإحداث تحولات في

القاعدة الصناعية والتنمية على أساس علمي مخطط وفق استراتيجية محددة لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل على أساس من المشاركة المجتمعية مع الإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات .

- **التنمية المستدامة؛** هي العملية التي تهدف إلى تحقيق الحد الأعلى من الكفاءة الاقتصادية للنشاط الإنساني ضمن حدود ما هو متاح من الموارد المتجددة وقدرة الاتساق الحيوية الطبيعية على استيعابه والحرص على احتياجات الأجيال القادمة .
- **التنمية المستدامة؛** هي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها .ويواجه العالم خطورة التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدالة الاجتماعية .
- **التنمية المستدامة؛** هي مجموعة السياسات والإجراءات التي تُتخذ للانتقال بالمجتمع إلى وضع أفضل باستخدام التكنولوجيا المناسبة للبيئة، لتحقيق التوازن بين بناء الموارد الطبيعية وهدم الإنسان لها، في ظل سياسة محلية وعالمية للمحافظة على هذا التوازن .
- **التنمية المستدامة؛** هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على إشباع احتياجاتها .
- **التنمية المستدامة؛** هي تنمية تفاعلية حركية تأخذ على عاتقها تحقيق المواءمة بين أركانها الثلاثة :البشر، والموارد البيئية، والتنمية الاقتصادية .
- **التنمية المستدامة؛** هي تنمية حقيقية مستمرة ومتواصلة هدفها وغايتها الإنسان، تؤكد على التوازن بين البيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يساهم في تنمية الموارد الطبيعية وتمكين وتنمية الموارد البشرية وإحداث تحولات في القاعدة الصناعية والتنمية على أساس علمي مخطط وفق استراتيجية محددة لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل على أساس من المشاركة المجتمعية مع الإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.
- **التنمية المستدامة؛** هي العملية التي تهدف إلى تحقيق الحد الأعلى من الكفاءة الاقتصادية للنشاط الإنساني ضمن حدود ما هو متاح من الموارد المتجددة وقدرة الاتساق الحيوية الطبيعية على استيعابه والحرص على احتياجات الأجيال القادمة.
- **التنمية المستدامة؛** هي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها .ويواجه العالم خطورة التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدالة الاجتماعية.

٣- <u>مصطلح التنمية البيئية المستدامة:</u>

- التنمية البيئية فهي نوع من التنمية للبيئة التي حولنا بهدف المحافظة عليها وعلى مواردها الطبيعية وحمايتها من التلوث والعمل على تحقيق التوازن والتنوع والاستمرارية لها وإشباع حاجات الأجيال الحالية مع عمل حساب الأجيال القادمة أو المستقبلية .ومن أسس التنمية البيئية الاعتماد على الذات وتحقيق تعايش متبادل بين الإنسان والبيئة مفيد لكل منهما، والمواءمة بين التقدم الاجتماعي والاقتصادي والإدارة الرشيدة للموارد والبيئة.

٤- <u>مصطلح المجتمع المستدام</u>

- عرف فيدرمان في 1993 المجتمع المستدام بذلك المجتمع الذي يضمن الصحة والحيوية لحياة الناس والثقافة ورأس المال الطبيعي للأجيال الحالية والأجيال القادمة ويعمل مثل هذا المجتمع على إيقاف الأنشطة المدمرة لحياة الناس والثقافة ورأس المال الطبيعي، ويشجع الأنشطة التي تخدم الحفاظ على ما هو موجود، ويستعيد ما تم تدميره، ويمنع أي أذى مستقبلي محتمل .
- وصف (Chen 2007) المجتمع المستدام بأنه ذلك المجتمع الذى يتقدم فيه الناس دون نكسات كارثية في المستقبل المنظور، ويرى المجتمع المستدام هو ذلك المجتمع الذى يستطيع تجنب الدمار بحيث تستطيع البشرية أن تكمل طريقها نحو المثالية، مؤكدا على مقولة غاندي التي ترى أن " في العالم ما يكفي لحاجة الإنسان لا لطمعه " ويجد السبب الوحيد لنفاذ الموارد هو عدم سيطرتنا على أطماعنا، ولا سبيل لتحقيق المجتمع المستدام والعيش في سلام سوى التفكير في رعاية أجيال المستقبل.

٥- <u>*مصطلح البيئة*</u>

- البيئة وعناصرها: هي كل ما يحيط بالكائنات الحية ويؤثر فيها بطريقة او بأخرى،وبالمعنى الاوسع تعني ايضاً: المياه، الأرض، الغلاف الجوي، الانسان, وجميع اشكال الحياة المختلفة، بما في ذلك النباتات

والحيوانات المدجنة والبرية والعلاقة بينهما. كما تضم الظروف الاقتصادية والاجتماعية، بالاضافة الى الأماكن ذات القيمة التاريخية أو الأثريـة او الثقافية او الجمالية

٦- **مصطلح التأثيرات**

- التأثيرات: هي تأثيرات مباشرة ناتجة من المشروع، وتحدث في الزمان نفسه والمكان ذاته او تأثيرات غير مباشرة أو ثانوية ناتجة عن المشروع، وتظهر في وقت لاحق او فـي مكان .

٧- **مصطلح الاثر البيئي**

- الأثر البيئي: كل تغيير سلبي او ايجابي يؤثر فـي البيئـة نتيجـة ممارسـة أي نشـاط.

٨- **مصطلح الموافقة البيئية**

- الموافقة البيئية: الموافقة التي تمنح لصاحب المشروع للبدء في تنفيذ مشروعه وفقا لاحكام النظام المتبع، وهي إما ان تكون مشروطة او غير مشروطة بعد استكمال إجراءات تقييم الاثر البيئي المناسبة للمشروع .

٩- **مصطلح تقييم الاثر البيئي**

- تقييم الاثر البيئي: إجراء يهدف الى تحديد الآثار المترتبة لمشروع ما على البيئة، ووصف هذه الآثار ودراستها لمعرفة مدى تأثير المشروع على النواحي الاجتماعية والاقتصـادية، بحيث يشتمل هذا الإجراء على تحديد السبل والحد من أي آثار سلبية على البيئة من أجـل تحقيق التنمية المستدامة، ويتم اجراء هذا التقييم أثنـاء تخطـيط المشـروع وتصـميمة وتشغيلة .

١٠-**مصطلح تقييم البيئي الاستراتيجي**

دراسة لتحديد وتقدير التأثيرات البيئية التي قد تنتج من السياسات والاستراتيجيات والخطط والبرامج على مستوى القطاعات والمناطق التى تقترح الجهات الحكومية تخصيصها لقطاع تنموي أو بشرى ، لتضمين الاعتبارات البيئية ، وادراجها بالتوازي مع الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية .

١١-**مصطلح خطة الادارة البيئية**

هي الاجراءات التي يلتزم بها الشخص لضمان استدامة الالتزام البيئي ، ويتم تقديمها ضمن متطلبات اجراءات الحصول على التصريح البيئي

الدراسات السابقة

يعتبر موضوع التنمية المستدامة الأن هو النهج الاستراتيجي الأهم التي باتت تتبعه معظم بلدان العالم في سعيها نحو تحقيق فرص جيدة وواعده لمواطنيها للعيش في رفاهية واستقرار اقتصادي واجتماعي، وقد انعكس هذا الاهتمام جلياً في ثراء المكتبة العربية والأجنبية بالعديد من الدراسات والأبحاث والمراجع العلمية التي ربطت بين التنمية المستدامة كمنهج للتنمية بمفهومها الشامل وليس التنمية الاقتصادية فقط، وبين العديد من القضايا الأخرى مثل -الرعاية والخدمة الاجتماعية، النظام البيئي، نظام الجودة ، العولمة، الاقتصاد البيئي ، التجارة ، وغيرها من الموضوعات المختلفة، وهنالك العديد من الدراسات السابقة التى تحدثت وجرى البحث فيها عن دراسات تقييم الاثر البيئي ودورها في التنمية المستدامة .

دراسة ماجستير للباحث رياض حامد يوسف : والتي تناولت التحديات الكبيرة التي تواجه المجتمع الفلسطينى وتتضمنت اطروحة حول تطوير منهجية لتقييم الأثر البيئي بما يتلائم مع حاجة المجتمع الفلسطيني التنموية والبيئية عام ٢٠٠٦ .

رسالة دكتوراة للباحث عبدالله لفايدة ٢٠١٨ ، ، دراسات تقييم الأثر البيئي كأداة لحماية البيئة في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير- جامعة طاهري محمد، بشار ، بحث منشور ، مجلة البشايرالإقتصادية ، المجلد الرابع ، العدد الثالث ، الجزائر ، ٢٠١٨

الخاتمة والنتائج:-

تعتبر منهجية التقييم البيئي (Environmental Assessment) جزءاً من عملية التخطيط وصناعة القرار بشأن النشاطات اوالمشروعات التنموية المقترحة. وبناءا على الآثار البيئية للمشروع يتم اتخاذ القرار اما بتنفيذ المشروع أو وقف المشروع. وذلك من أجل تقليل الآثار السلبية وتعزيز الآثار ألايجابية. ولقد تطورت عملية تقييم ألآثار البيئية حتى شملت جميع المشاريع الصناعية، الزراعية، السكنية، الخ وذلك بالتزامن مع اتجاه المشروعات التنموية الوطنية نحو الاستدامة. لذا يعتبر تبسيط اجراءات تقييم الأثر البيئي مهماً جداً في وضع مشروعات التنمية في اطارها البيئي السليم. ، ولما كانت التنمية المستدامة هى

الهدف الأسمى والغاية الكبرى من وراء تبسيط وتطوير اجراءات دراسات تقييم الاثر البيئي الصناعية والإنتاجية أو حتى الخدمية والتى وضعتها الدولة فى منظورها العام للتنمية خلال الحقبة الزمنية القادمة وحتى ٢٠٣٠ وإعمالاً بالإلتزامات الدولية فى هذا الشأن من أجل النهوض بالوضع البيئى والصحى لكافة المواطنين مع أختلاف توجهاتهم وثقافتهم على أعتبار أنهم شركاء فى وطن واحد .

قائمة المراجع:

اولا :المراجع العربية

- الموقع الرسمي لوزارة البيئة (<https://www.eeaa.eg.org>) :(2020) الدليل الإرشادي لتقييم الاثر البيئي.
- جهاز شؤون البيئة) مشروع الحد من التلوث الصناعي :(2004) (دليل استرشادي لأسس وإجراءات تقييم أحمال التلوث.
- قانون البيئة المصري 4 لسنة 1994 والمعدل بقانون 9 لسنة 2009.
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 338 لسنة :1995 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية لقانون البيئية الصادر بالقانون رقم 4 لسنة 1994.
- ذكية عبد القادر وآخرون :الخدمة الاجتماعية في المجال العمالي وحماية البيئة) القاهرة – كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان.(2016)
- سحر الرفاعي قدري :إشكالية إدارة شؤون البيئة في التوجهات التنموية المستدامة) العراق - مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية.(2009
- وزارة التخطيط والإصلاح الإدارى :2020كتاب وطنى 2030 ص .١٧
- ماهر أبو المعاطي علي :(2008) الاتجاهات الحديثة في الرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية) القاهرة – كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان)
- Tagged Jordan, Strategic Environmental Assessment التقييم البيئي, الأردن, الاستدامة, الاقتصادية, البيئية, الاستراتيجي, الخطط البيئية, الشرق الأوسط وشمال افريقيا, خطة الإدارة البيئية الإستراتيجية.Bookmark the permalink
- مدحت أبو النصر، د .ياسمين مدحت :(2017) التنمية المستدامة؛ مفهومها – أبعادها- مؤشراتها، المجموعة العربية للنشر.
- مدحت أبو النصر، د .ياسمين مدحت :(2017) التنمية المستدامة؛ مفهومها
- موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة .https://ar.wikipedia.org/wiki/ :2015
- معجم اللغة العربية المعاصرة
- وفاء أحمد عبد الله :حول المشكلة البيئية المعاصرة ومفهوم جديد للتنمية) مجلة البحوث الزراعية – كلية الزراعة – جامعة الازهر.(1983)
- د سعيد غني نوري :(2020) التنمية بين المفهوم والاصطلاح . جامعة ميثان . http://www.researchgate.net/puplication / 338701801
- عثمان محمد غنيم ,ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها و أدوات قياسها ط، 1 د، ار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2007 ،ص(20. :
- صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الإقتصاد الإسلامي :دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات، ط 1،دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006 ،ص(88. :
- السعيد عبد الأمير، إيمان شليحي ، التمفصل الراهن للتجارة والبيئة :متطلبات التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الأول حول أفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، الجزائر، مارس 2010، ص(3.
- كولون ريز، النهج الإيكولوجي للتنمية المستدامة، مجلة التمويل والتنمية، العدد 4 ،ديسمبر 1993 ،ص 14 :
- سلوى دهب أبايزيد، المحيطات والبحار والمناطق الساحلية ، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الثاني، ،ط 2،الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006 ، ص88:
- خالد مصطفى قاسم2006 ، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص19
- علي حميدوش2006 ، التنمية البشرية والتنمية المستدامة ، الملتقى الوطني: لحو اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، المركز الجامعي بالمدية، الجزائر،ص12

- الدكتورة/ أمينة التيتون :2016 التعليم مفتاح التنمية المستدامة– الطبعة الأولى .
- الموقع الرسمي لوزراة البيئية المصرية:(2021) استراتيجية التنمية المستدامة(http://www.eeaa.gov.eg).
- قانون تسيير أجراءات منح التراخيص للمنشآت الصناعية رقم 15 لسنة2017 ، وقرار وزارة التجارة والصناعة رقم 1082لسنة 2017 بشأن اصدار اللائحة التنفيذية لقانون تسيير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية
- الموقع الرسمي لجهازشئون البيئة: 2019 تقرير خاص بمشروع الحد من التلوث الصناعي(EPAP, 2004)
- وليد عبدالله ، مراجعة تقييم الأثر البيئي لمشروع المدينة الشمالية في مملكة البحرين باستخدام مصفوفة تقييم الأثر السريعة (RIAM) ، رسالة ماجستير ، ، كلية الدراسات العليا - جامعة الخليج العربي ، المنامة – البحرين ،٢٠٠٩
- هشام محمد ، تقييم الأثر البيئي لصناعة الفحم في منطقة يعبد ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا -جامعة النجاح الوطنية ، نابلس - فلسطين ، ٢٠٠٧
- مازن إبراهيم ، تقييم الأثر البيئي المترتب على بناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا -جامعة النجاح الوطنية ، نابلس - فلسطين ، ٢٠٠٥
- عبدالرازق محمد ، تقييم التأثير البيئي لري متنزه الرصيفة بمياه مصنع الخميرة غير المعالجة ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا –الجامعة الأردنية ، عمان - الأردن ، ٢٠٠٣
- غيداء عبدالكريم تقييم الاثر البيئي للتغيرات السكانية علي مصادر المياه في الأردن ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا –جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية ، الأردن ، ٢٠٠٢
- طه محمد ، الخصائص و التقييم الصناعي و الأثر البيئي لخامات حصوة حسوة الطينية جنوب الأردن، ، رسالة دكتوراه ، كلية الدراسات العليا –الجامعة الأردنية ، عمان - الأردن ، ٢٠٠٣
- ابراهيم راشد ، دراسة تقييم الأثر البيئي للمشروعات الصناعية ، بحث المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر – إستراتيجيات الصناعة المصرية بين الواقع والطموحات ، كلية التجارة -جامعة المنصورة ، مصر ، ١٩٩٨
- عبدالله لفايدة ، دراسات تقييم الأثر البيئي كأداة لحماية البيئة في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير- جامعة طاهري محمد، بشار ، بحث منشور ، مجلة البشايرالإقتصادية ، المجلد الرابع ، العدد الثالث ، الجزائر ، ٢٠١٨
- المركز الوطنى للرقابة على الالتزام البيئي. Retrieved from المركز الوطنى للرقابة على الالتزام البيئي https://ncec.gov.sa/. (2022, مارس ٥).

ثانيا: المراجع الأجنبية:-

- Akmal Hussain (19-2-2012) Dimension of development", tribune, Retrieved 29-3-2019, edited.
- Ian Mithchell, Antia Kappeli, Lee Robinson and Others (18-9-2018): Commitment to Development Index, cgde, retrieved 3-4-2019 edited.
- Edward G. Rendell and Kathleen A. McGinty (2004): Environmental Management Systems, A Guidebook for Improving Energy and Environmental Performance in Local Government.
- European Union Network for the Implementation and Enforcment of Environmental Law (1999): IMPEL Reference Book for Environmental Inspection.
- Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) (2007): Technical Guide on Environmental Monitoring in countries of Eastern Europe, Caucasus, and Central Asia, published under the responsibility of the Secretary-General of the OECD.
- United Nation (UN) (1987): Report of the World Commission on Environment and Development; Brundtland Report.